أطول للجنة لاستكمال مشروع الدستور. ويشارك ٥٠٠ مندوب في مجلس اللويا جيرغا الدستوري منهم ٣٤٤ مندوبا على مستوى المقاطعات سينتخبهم ممثلو المراكز في مجلس اللويا جيرغا الطارئ المعقود عام ٢٠٠٢، الذين يشكلون الهيئة الانتخابية التي تصوت لانتخاب مندوبي اللويا جيرغا الدستوري المنتخب. وقد بدأ تسجيل الناخبين ف في جميع المقاطعات. ويوفر اعتماد مجلس اللويا جيرغا الدستوري للدستور الجديد الأساس للانتخابات الوطنية. وقال إنه يجري بصورة تدريجية إنشاء الهياكل القانونية والمؤسسية اللازمة للانتخابات الوطنية، بما في ذلك نشر أفرقة تسجيل الناخبين. وكرر التأكيد على أن نجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وممارسة التسجيل الانتخابي يعتمد على تحسين الظروف الأمنية بشكل كبير بغية السماح بنشر الموظفين خارج المراكز الحضرية الرئيسية. وحذر من أنه ''إذا ما جرت العملية الانتخابية اليوم، فإنها لن تنجح''، مضيفا أنه لا يمكن الوصول بحرية في أي وقت إلى حوالي ٦٠ في المائة من مناطق الجنوب، وحوالي ٢٠ في المائة من مناطق الجنوب – الشرقي والشرق. ورحب في ذلك السياق بتصويت المجلس بالإجماع بالموافقة على توسيع القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى خارج كابول. وأكد أنه مع دخول عملية بون مرحلتها الأخيرة، فإنه يجب على الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي أن يشرعا في مواجهة أكبر تحديات المهمة السياسية وأبعدها مدى. فما زالت هناك عقبات لا يستهان بها، ليس أقلها انعدام الأمن. فالمحافظة على زخم التقدم الذي استمر منذ مؤتمر بون يتطلب تصميم الشعب الأفغاني وإرادة المجتمع الدولي. وقال إن توسيع نطاق المساعدة الأمنية يوفر عنصرا هاما في تلك المعادلة[١٥٠].

(١٥٠) S/PV.4848، الصفحات ٢ إلى ٧.

٢٧ – رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة

المداولات التي أجريت في الفترة من ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (الجلسات ٤٦٧٤ و ٤٧٢٨ و ٤٨٠٥ و ٤٨٨١)

في الجلسة ٤٦٤٧ المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة، وبعدها أدلى ببيانات كل أعضاء المجلس، وكذلك ممثلو استراليا وبابوا غينيا الجديدة وفيجي[١] ونيوزيلندا.

(١) بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ.

وأفاد وكيل الأمين العام، في إحاطته، أنه كانت هناك تأخيرات في إكمال المرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة، التي كان مقررا الانتهاء منها بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وقال وكيل الأمين العام إنه نتيجة لتباطؤ زخم التخلص من الأسلحة، تعرضت عملية السلام بأكملها لبعض التوتر. وأوضح أن النكسات التي حدثت يمكن أن تُفسر بعاملين: أولا، رفض بعض المقاتلين السابقين المشاركة في عملية التخلص من الأسلحة نتيجة للمشاكل المتصلة بصرف الأموال المخصصة لإعادة الإدماج وإعادة التأهيل، والتصور الخاطئ المتمثل في أن المقاتلين السابقين ستُدفع لهم مبالغ نظير إعادتهم لأسلحتهم؛ وثانيا، تأثير حملة متعمدة للتزييف وتشويه الحقائق فيما يتعلق بطابع عملية

السلام، يقوم بها أتباع فرانسيس أونا، القائد البوغانفيلي الرئيسي الذي لا يزال خارج عملية السلام. ورغم تلك التطورات، قال وكيل الأمين العام إنه شعر بالتشجيع بسبب النتائج التي أسفر عنها اجتماع عقدته اللجنة الاستشارية لعملية السلام في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، برئاسة مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، واتخذ فيه المقاتلون السابقون قرارا بإكمال المرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة بحلول ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وفي ذلك الاجتماع، اتخذ عدد من القرارات التي تهدف إلى جعل الحاويات أكثر إحكاما، وتشجيع اتخاذ مواقف أكثر إيجابية تجاه التخلص من الأسلحة، بما يعود بعملية جمع الأسلحة إلى مسارها. كما اتخذت قرارات لمعالجة المشاكل المتعلقة باستخدام الأموال المخصصة لإعادة الإدماج وإعادة التأهيل. وعلى سبيل المتابعة لاجتماع اللجنة الاستشارية لعملية السلام، عقد قائدا فصيلي بوغانفيل اجتماعا استثنائيا في أراوا في بداية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، امتدت المشاركة فيه لتشمل إدارة المقاطعة. واعتمد الاجتماع قرارا مشتركا بين المقاتلين السابقين دعا، من جملة أمور أخرى، قادتهم السياسيين إلى الدخول في حوار مع قوة دفاع ميكاموي بقيادة فرانسيس أونا. وعقب هذين الاجتماعين، شرعت القيادة السياسية للمقاتلين السابقين في إجراء اتصالات مباشرة مع القائد العسكري لفرانسيس أونا. وفي الاجتماعين على حد سواء، بعث مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل برسالة بالغة الوضوح إلى المقاتلين السابقين مؤداها أن مصداقية التخلص من الأسلحة وربما مصداقية عملية السلام برمتها ستتعرض للخطر ما لم يتم الوفاء بالموعد النهائي المحدد. كما شدد المكتب مجددا على أن إحراز التقدم صوب الحكم الذاتي يتوقف على إنجاز المرحلة الثانية وعلى التحقق من ذلك.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل سلسلة من الاجتماعات مع جماعات المجتمع المدني في أنحاء الجزيرة بغية التشجيع على مشاركة المجتمع إلى أقصى حد في خطة التخلص من الأسلحة. كما شدد وكيل الأمين العام على أنه بالنسبة لكافة أنشطة مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل المتصلة بخطة التخلص من الأسلحة، تمتع المكتب بعلاقة عمل وثيقة ومثمرة مع فريق مراقبة السلام (الذي يضم حكومات أستراليا وفانواتو وفيجي ونيوزيلندا). وفيما يتعلق بلجنة دستور بوغانفيل، أفاد وكيل الأمين العام أن اللجنة عكفت على إجراء مشاورات مع سكان مختلف مناطق الجزيرة لاستطلاع آرائهم بشأن المحتوى الذي ينبغي أن يتضمنه دستور بوغانفيل. وكان من المنتظر أن تعدّ اللجنة أول مشروع للدستور بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، ثم تنظر الجمعية التأسيسية التي يُتوقع إنشاؤها بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٣ بعد ذلك في مشروع الدستور. وأشار وكيل الأمين العام إلى أن مباشرة اللجنة فعليا لأعمالها تتوقف على تحقّق مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل من إكمال المرحلة الثانية خطة التخلص من الأسلحة بصورة مرضية. وتأكيدا على المهام الحاسمة التي تنتظر المكتب لإكمال المرحلتين الثانية والثالثة (وهي مرحلة اتخاذ قرار نهائي بشأن مصير الأسلحة) من خطة التخلص من الأسلحة، وبالإشارة إلى أن كلا من اللجنة الاستشارية لعملية السلام وحكومة بابوا غينيا الجديدة قد طلبتا استمرار وجود مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل إلى ما بعد إجراء الانتخابات، أوصى وكيل الأمين العام المجلس بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل لمدة ١٢ شهرا أخرى، حيث أكدت الأطراف

جميعاً ضرورة استمرار المكتب في الوجود من أجل إتمام عملية السلام بنجاح[٢].

وكرر معظم المتكلمين تأكيد تأييدهم لعملية السلام، وأقروا بالتقدم الكبير الذي تحقق في تنفيذ اتفاق سلام بوغانفيل منذ توقيعه في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١، ورحبوا باستمرار الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل وفريق مراقبة السلام وصولا لتلك الغاية.

وأعرب بضعة متكلمين عن قلقهم إزاء حالات التأخير في عملية بوغانفيل والعوائق التي تعترضها، وخاصة التنفيذ الكامل لخطة التخلص من الأسلحة[٣]، في حين أشار ممثلا سنغافورة وأيرلندا إلى أن من المهم عدم الإصرار على حصر تنفيذ عملية السلام في إطار زمني متشدد تماما[٤]. وشدد العديد من المتكلمين على الارتباط بين تحقيق تقدم في التخلص من الأسلحة وبين إقامة الحكم الذاتي في بوغانفيل عن طريق الوسيلة القانونية التي تنص على جعل إدراج الاستقلال الذاتي والاستفتاء في الباب الجديد من الدستور الوطني مرهونا بتحقق المكتب السياسي للأمم المتحدة في بوغانفيل ومصادقته على إنجاز المرحلة الثانية من الخطة المتفق عليها للتخلص من الأسلحة[٥].

وفيما يتعلق بتوصية الأمين العام، أيد غالبية المتكلمين تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل حتى نهاية عام ٢٠٠٣ للسماح له بالإشراف على تنفيذ العناصر المتبقية من اتفاق السلام، بما يسهم في الإقرار النهائي لعملية السلام. غير أن ممثل الولايات المتحدة رأى أن التأخير في تنفيذ المرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة لا يبرر تمديد ولاية المكتب لمدة ١٢ شهرا أخرى. ولاحظ الممثل أنه لا يمكن إحراز تقدم نحو الحكم الذاتي وإجراء الاستفتاء ما لم يُصادق المكتب على اكتمال المرحلة الثانية من عملية التخلص من الأسلحة، وشدد على ضرورة توفر مؤشر أوضح وأكثر قياسا من الأمانة العامة على ''مصير'' عملية التخلص من الأسلحة وإستراتيجية تصفية المكتب بأسره. وأشار في ذلك الصدد إلى رأي وفده المبدئي وهو أنه يكفي تمديد ولاية المكتب ستة أشهر[٦]. وفي حين سلم ممثلا المملكة المتحدة والكاميرون بضرورة النظر في إستراتيجية خروج للمكتب، فقد حذرا من تعريض النجاح المتحقق في بوغانفيل للخطر من خلال التعجل في إنهاء مساهمة الأمم المتحدة[٧].

وأشار ممثل بابوا غينيا الجديدة إلى أنه رغم التأخيرات، فإن الجدول الزمني المقترح، المحدد في المذكرة التفصيلية في آب/أغسطس ٢٠٠٢، لا يزال قائما، وأن هناك معالم قاطعة محددة في تلك المذكرة التفصيلية تكفل خروج الأطراف على النحو الواجب[٨].

وسلط ممثل سنغافورة الضوء على أن ''ملف'' بوغانفيل ظل يشكل منذ فترة من الزمن مصدر تشجيع لأعضاء مجلس الأمن، حيث أنه اظهر أن جهود المجلس يمكن أن تحقق النتائج المرجوة، وهو ما حدث كثيرا[٩].

(٢) S/PV.4647، الصفحات ٢ إلى ٥.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ٥ (المكسيك)؛ والصفحة ١٢ (الاتحاد الروسي).

(٤) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (سنغافورة)؛ والصفحة ١٤ (أيرلندا).

(٥) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (موريشيوس)؛ والصفحة ٨ (النرويج)؛ والصفحة ١٢ (غينيا).

(٦) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٦ (الكاميرون)؛ والصفحة ١٧ (المملكة المتحدة).

(٨) المرجع نفسه، الصفحتان ١٩ و٢٠.

(٩) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

وفي الجلسة ٤٧٢٨ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣، التي أدلى فيها ببيانات كل أعضاء المجلس، بالإضافة إلى ممثلي استراليا وبابوا غينيا الجديدة وفيجي[١٠] ونيوزيلندا واليابان، كان معروضا على المجلس تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل المؤرخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣[١١]. ولاحظ الأمين العام في تقريره، ضمن جملة أمور، أن مجلس الأمن وافق على تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل لفترة أخيرة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣[١٢]. وأشار إلى أنه لم يتسن إكمال المرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة بحلول ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ حتى ذلك التاريخ. وقد اعتمد الزعماء السياسيون وزعماء المقاتلين السابقين في ١٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٣ في بوكا خطة عمل لإتمام عملية جمع الأسلحة. غير أن عقبة كبرى تحول دون إتمام خطة التخلص من الأسلحة ظلت تتمثل في عدم مشاركة فرانسيس أونا وقوة دفاع ميكاموي التابعة له في عملية السلام، رغم مناشدته الالتزام بعدم عرقلة تنفيذ عملية السلام. ومع الإشارة إلى أن عمل لجنة دستور بوغانفيل يسير سيرا حسنا، أفاد الأمين العام في تقريره أنه تم إصدار أول مشروع رسمي للدستور في ١ شباط/ فبراير ٢٠٠٣ لإجراء مشاورات بشأنه على صعيد الجزيرة بأكملها. ولاحظ أنه يمكن إجراء الانتخابات بحلول نهاية عام ٢٠٠٣، شريطة إكمال المرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة. ونتيجة لزيارة قامت بها الحكومة الوطنية بها في يومي ١٨ و ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وقّعت الحكومة الوطنية مع الأطراف في بوغانفيل مذكرة تفاهم أنشأت آلية للتشاور فيما بين هذه الجهات بشأن جميع جوانب تنفيذ ترتيبات الحكم الذاتي، بما في ذلك نقل السلطة والمهام والموارد وتسوية النزاعات. ومع الإشارة إلى أن فريق مراقبة السلام سينسحب بحلول ٣٠ حزيران/يونيه، قال الأمين العام إن مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل يرى أنه سيكون من المفيد قبل انسحاب الفريق أن تقوم أطراف الاتفاق باستعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بالتخلص من الأسلحة، والنظر إذا لزم الأمر في وضع ترتيب بديل عن الفريق لمساعدة المكتب في الوفاء بولايته والشروع في الانسحاب بحلول نهاية عام ٢٠٠٣.

وفي الجلسة نفسها، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية استنادا إلى تقرير الأمين العام المذكور أعلاه. وأشار الأمين العام المساعد، في إحاطته، إلى أنه يبدو أن تنفيذ خطة العمل يسير على ما يرام. وفيما يتعلق برفض السيد فرنسيس أونا الدخول في حوار، فقد شدد على أهمية استمرار حكومة بابوا غينيا الجديدة والأطراف الفاعلة الأخرى في بذل جهودها في الميدان لتشجيع السيد أونا على المشاركة في عملية السلام[١٣].

وأثنى معظم المتكلمين على الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل وفريق مراقبة السلام في المضي قدما بالمرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة بدرجة كبيرة. وترحيبا بخطة العمل، حث كثير من المتكلمين الأطراف على الوفاء بالتزاماتهم بموجب الخطة. كما أعرب المتكلمون عن ارتياحهم للتقدم الذي أحرزته لجنة دستور بوغانفيل، وأكدوا أهمية أن تستمر في مرحلة ما بعد مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل مساعدات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات

(١٠) بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ.

(١١) S/2003/345.

(١٢) من خلال تبادل للرسائل (انظر الفصل الخامس).

(١٣) S/PV.4728، الصفحات ٢ إلى ٤.

المتخصصة في عملية الإعمار وبناء السلام في بوغانفيل بعد انتهاء الصراع.

ورأى ممثل ألمانيا أنه ينبغي الشروع في خطط طارئة، بالتعاون مع الأمانة العامة، إذا لم يتم انجاز المرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة في الموعد المقرر لها قبل انسحاب فريق مراقبة السلام[١٤]. ومن ناحية أخرى، رأى ممثل الولايات المتحدة أن الوقت المتاح لإكمال المرحلة الثانية ليس بلا حدود، حيث أن فريق مراقبة السلام والمكتب السياسي سيغادران في مواعيد محددة، وأن إحراز تقدم نحو الحكم الذاتي أمر أهم بكثير من أن يتحمل مزيدا من التأخير[١٥]. وقال ممثلا الجمهورية العربية السورية والولايات المتحدة على حد سواء إنهما كانا يتطلعان لأن يتضمن تقرير الأمين العام تفاصيل أكثر عن إستراتيجية خروج المكتب السياسي[١٦]. وأكد العديد من المتكلمين على ضرورة الانتقال إلى المرحلة الثالثة من خطة التخلص من الأسلحة، حيث سيتخذ قرار بشأن المصير النهائي للأسلحة[١٧].

وقال ممثل استراليا إن حكومته ستواصل مشاركتها في بوغانفيل بعد انسحاب فريق مراقبة السلام، وستكز على دعم التنمية الاقتصادية، وإيصال الخدمات، وإنشاء حكومة مستقلة في بوغانفيل وتشغيلها وإدارتها[١٨].

وفي الجلسة ٤٨٠٥ المعقودة في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣، استمع المجلس إلى إحاطة من رئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، وبعدها أدلى ببيانات كل أعضاء المجلس، بالإضافة إلى ممثلي استراليا وبابوا غينيا الجديدة وفيجي[١٩] ونيوزيلندا واليابان.

وقال رئيس المكتب السياسي، في إحاطته، إن تنفيذ اتفاق بوغانفيل للسلام قطع بعض الخطوات الحثيثة، كان أهمها إتمام المرحلة الثانية من عملية التخلص من الأسلحة. وفي غياب معايير رقمية لتحديد ذلك الإتمام، قرر المكتب السياسي أن يرتكز في التحقق من إكمال العملية على عملية مشاورات واسعة، تمكن من خلالها التحقق من أن سكان الجزيرة يشعرون بقدر من الثقة والأمن لم يشعروا به أبدا في أي وقت منذ انتهاء الأزمة. ورغم وجود أسلحة لم تُجمع بين مختلف الطوائف، وهي أسلحة يحتفظ بها مقاتلون سابقون ورجال أعمال ومجرمون، وأيضا مؤيدون لفرانسيس أونا، فإن سكان الجزيرة ما كانوا يعتقدون أنه ينبغي لتلك العوامل أن تؤخر تنفيذ اتفاق السلام. وفي ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣، قدم المكتب ذلك التحقق وتلك الشهادة إلى الحكومة الوطنية. وأشار رئيس المكتب السياسي إلى أنه عندما يبدأ سريان التعديلات الدستورية، سيصبح من الممكن المضي قدما في إجراء انتخابات حكومة بوغانفيل المستقلة. وتجري الاستعدادات للحكم الذاتي، التي تتركز على صياغة دستور بوغانفيل، من خلال مشاورات بين الحكومة الوطنية وإدارة بوغانفيل. وفيما يتعلق بعدم مشاركة السيد فرنسيس أونا في عملية السلام، أشار رئيس المكتب السياسي إلى اثر الجهود المكثفة التي بذلتها كل الأطراف المعنية، بما فيها المكتب السياسي، لإشراكه، أو على الأقل لضمان ألا يعرقل العملية. وواصل الفريق المعني بالمرحلة الانتقالية في بوغانفيل (الذي يضم استراليا وفانواتو وفيجي ونيوزيلندا)، الذي سيخلف فريق مراقبة السلام،

(١٤) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(١٥) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(١٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ١١ (الولايات المتحدة).

(١٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٩ (بابوا غينيا الجديدة)؛ والصفحة ٢١ (نيوزيلندا)؛ والصفحة ٢٣ (استراليا).

(١٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

(١٩) بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ.

التعاون مع المكتب السياسي في جملة أمور، منها فحص وتسجيل ما تم جمعه من الأسلحة. وأخيرا، أشار رئيس المكتب السياسي إلى أن المجلس قد يود يتحول باهتمامه إلى السبل التي يمكنه بها أن يدعم شعب بوغانفيل في توطيد أركان سلامهم ومواصلته في فترة ما بعد المكتب[٢٠].

وشجع معظم المتكلمين الأطراف على توجيه جهودهم نحو تحديد موعد لإجراء الانتخابات في بوغانفيل، وعقد تلك الانتخابات فعلا، وإقامة حكومة مستقلة. وترحيبا بإنشاء الفريق المعني بالمرحلة الانتقالية في بوغانفيل، شجع كثير من المتكلمين مواصلة المشاركة لرصد الالتزامات المعلنة في خطة العمل، كما أعربوا عن تأييدهم لتقديم مساعدات من البرنامج الإنمائي وغيره من الوكالات في فترة الإعمار بعد انتهاء الصراع.

وأشار ممثل استراليا إلى أن قرار نشر الفريق المعني بالمرحلة الانتقالية في بوغانفيل قد اظهر مرة أخرى قدرة جماعة جنوب المحيط الهادئ على العمل معا للتصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن في المنطقة[٢١].

وفي حين دعا العديد من المتكلمين إلى إشراك السيد فرنسيس أونا في عملية السلام[٢٢]، فقد أكد ممثل نيوزيلندا على أنه رغم تأييد حكومته للجهود المبذولة وصولا لتلك الغاية، فإن عملية السلام لا يمكن أن تنتظر السيد أونا أو تنحرف عن مسارها بسبب غيابه[٢٣].

وفي الجلسة ٤٨٨١ المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، وبعدها أدلى ببيانات كل أعضاء المجلس، بالإضافة إلى ممثلي استراليا وبابوا غينيا الجديدة ونيوزيلندا واليابان.

وأوضح الأمين العام المساعد، في إحاطته، أنه من المتوقع أن يعتمد دستور بوغانفيل النهائي رسميا في حوالي أيار/مايو ٢٠٠٤، وأن توافق عليه الحكومة الوطنية بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٤، وبعد ذلك فورا، يدخل الدستور حيز النفاذ، ثم تكون هناك حاجة إلى فترة ستة أشهر لاستكمال الاستعدادات لإجراء الانتخابات. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، اتخذ جيش بوغانفيل الثوري وقوة بوغانفيل للمقاومة قرارا أعلن أن المصير النهائي للأسلحة المحتجزة في حاويات هو التدمير. ووفقا لذلك القرار، ينبغي أن يجري التدمير حالما يتم استكمال العناصر الأساسية لعملية السلام، التي تشمل عدة أمور، منها دخول دستور بوغانفيل حيز النفاذ. وأشار الأمين العام المساعد إلى أن السيد فرانسيس أونا ظل على رفضه تخزين أسلحة قوة دفاع ميكاموي، وأنه يمكن أن يكون لموقفه بشأن هذه المسألة تأثير على سرعة وتوقيت تنفيذ المرحلة الثالثة من خطة التخلص من الأسلحة. وأخيرا، وفي ضوء ما هو مخطط من سحب للفريق المعني بالمرحلة الانتقالية في بوغانفيل بحلول نهاية عام ٢٠٠٣، ونظرا لأن عملية السلام لن تكون قد وصلت إلى نهايتها بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، فقد أوصى الأمين العام بإنشاء بعثة لمراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل لمدة تقتصر على الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٤. وتكون هذه البعثة نسخة مصغرة من مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، لتوفر وجودا سياسيا مستمرا للأمم المتحدة للإسهام في بناء

(٢٠) S/PV.4805، الصفحات ٢ إلى ٥.

(٢١) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

(٢٢) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (بابوا غينيا الجديدة)؛ والصفحة ١٠ (فرنسا)؛ والصفحة ١١ (ألمانيا والمملكة المتحدة).

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣.

الثقة فيما بين أطراف العملية وتوطيد السلام الذي حققته الأطراف المعنية حتى ذلك الوقت[٢٤].

وأعرب معظم المتكلمين عن اتفاقهم مع اقتراح الأمين العام الذي يقضي بأن استمرار وجود الأمم المتحدة في بوغانفيل سيساعد في تيسير وتعزيز الجهود المبذولة لدفع عملية السلام قدما. وفي ذلك الصدد، رأى العديد من المتكلمين أنه يجب أن يمتلك ذلك الوجود الممتد للأمم المتحدة في بوغانفيل إستراتيجية خروج واضحة[٢٥]. وقالت ممثلة المكسيك إن حكومتها ستدرس اقتراح الأمين العام باستمرار وجود الأمم المتحدة في بوغانفيل لستة أشهر إضافية، مع مراعاة الآثار المالية المترتبة عن أي قرار على الدول الأعضاء وتبين أفضل سبيل يمكن من خلاله للأمم المتحدة أن تواصل تعزيز العملية السياسية في بوغانفيل[٢٦].

وأشار ممثل استراليا إلى التزام حكومته مستقبلا بالتركيز على الحكم السليم وعلى مساعدة الأطراف في إقامة إدارة للحكم ذاتي ممكنة التحقيق وقادرة على البقاء لبوغانفيل. كما أشار إلى بلده سيواصل تقديم المساعدة وبناء القدرات في قطاع الأمن في بوغانفيل، بالتعاون الوثيق مع نيوزيلندا[٢٧].

وأعرب ممثل بابوا غينيا الجديدة عن تقديره لجهود مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغانفيل، وأشار إلى أن ثقة الأطراف بالمكتب السياسي، واطمئنانها إلى تلك الهيئة، هو أيضا تعبير قوي عن الثقة بالأمم المتحدة[٢٨].

(٢٤) S/PV.4881، الصفحات ٢ إلى ٥.

(٢٥) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (ألمانيا)؛ والصفحة ٨ (فرنسا).

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢.

(٢٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

٢٨ - رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجزر سليمان لدى الأمم المتحدة

الإجراءات الأولية

المقرر المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (الجلسة ٤٢٢٤): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٢٢٤ المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله، دون اعتراض،البند المعنون ''رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجزر سليمان لدى الأمم المتحدة (S/2000/1088)''. وفي تلك الرسالة، أحال ممثل جزر سليمان نسخة من اتفاق تاونسفيل للسلام المبرم في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ في تاونسفيل، باستراليا، لوقف القتال بين الفصائل المتحاربة في جزر سليمان وحكومة جزر سليمان.